

Upper Egypt Mills Company

ISO 9001/2008
14001/2004
J . S . C



شركة مطاحن مصر العليا

شركة مساهمة مصرية

القطاع المالى

السادة / البورصة المصرية .

تحية طيبة.... وبعد

** نتشرف بأن نرفق طيه تقرير السيد/ مراقب حسابات الجهاز المركزى للمحاسبات عن القوائم المالية
المجمعة للشركة فى ٢٠٢٣/٣/٣١ .

وتفضلوا بقبول وافر الاحترام،،،

رئيس القطاع المالى

[محاسب/ أشرف محمد عثمان]

تحريراً فى : ٢٠٢٣/٦/٦

* الزهراء *



الجهاز المركزي للمحاسبات

إدارة مراقبة حسابات المطاحن والمضارب
١٩ ش الجمهورية - عابدين - القاهرة

تقرير

الفحص المحدود للقوائم المالية الدورية المجمعة

شركة مطاحن مصر العليا في ٣١ مارس ٢٠٢٣

السادة / رئيس وأعضاء مجلس إدارة شركة مطاحن مصر العليا :

قمنا بأعمال الفحص المحدود للقوائم المالية الدورية المجمعة (١) لشركة مطاحن مصر العليا (ش.م.م) والخاضعة لأحكام القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ وتعديلاته بشأن الشركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسؤولية المحدودة وشركات الشخص الواحد ولائحته التنفيذية وتعديلاتهم ، والمتمثلة في قائمة المركز المالي في ٣١ مارس ٢٠٢٣ وكذا قوائم الدخل والنخل الشامل والتغير في حقوق الملكية والتدفقات النقدية المتعلقة بها عن التسعة أشهر الفترة المنتهية في ذات التاريخ وملخصاً للسياسات المحاسبية الهامة وغيرها من الإيضاحات المتممة الأخرى. والإدارة هي المسؤولة عن إعداد القوائم المالية الدورية المجمعة هذه والعرض العادل والواضح لها طبقاً لمعايير المحاسبة المصرية في ضوء القوانين واللوائح المصرية ذات العلاقة، وتتنحصر مسؤوليتنا في إبداء استنتاج على القوائم الدورية في ضوء فحصنا المحدود لها.

نطاق الفحص المحدود

قمنا بفحصنا المحدود طبقاً لمعيار المراجعة المصري لمهام الفحص المحدود رقم (٢٤١٠) "الفحص المحدود للقوائم المالية الدورية المجمعة المنشأة والمزود بمعرفة مراقب حساباتها" ويشمل الفحص المحدود للقوائم المالية الدورية المجمعة عمل استفسارات بصورة أساسية من أشخاص مسؤولين عن الأمور المالية والمحاسبية وتطبيق إجراءات تحليلية وغيرها من إجراءات الفحص المحدود ونقل الفحص المحدود جوهرياً في نطاقه عن عملية مراجعة تتم طبقاً لمعايير المراجعة المصرية ، وبالتالي لا يمكننا الحصول على تأكيد بأننا سنصبح على دراية بجميع الأمور الهامة التي قد يتم اكتشافها في عملية مراجعة وعليه فنحن لا نبدي رأي مراجعة على هذه القوائم المالية.

أسس إبداء الاستنتاج المتحفظ:

تم تأثير قائمة النخل بقيمة بعض الإيرادات والمصروفات التي تخص فترة المركز المالي تقديرياً دون إجراء حصر فعلي لها كما تقوم شركة وادي الملوك للطحن بأعداد بعض التسويات المؤقتة التي لها تأثير على قائمة النخل سواء بالإضافة (إيرادات) أو بالخصم (مصروفات) وذلك بغرض إعداد مركز مالي دوري (كل ثلاث شهور) ولا يتم إدراج تلك التسويات داخل حساباتها ومجموعاتها النظرية حيث لا أثر محاسبي دائم لها. كما يتم حصر وتقدير بعض الإيرادات والمصروفات التي تخص الفترة بصورة تقديرية وليس فعلية وما لذلك من أثر على النتيجة الظاهرة بقائمة الدخل أهمها علي النحو التالي:-

١ المعتمدة من مجلس إدارة الشركة بجلسته رقم (٥) المنعقدة في ٢٠٢٣/٥/٢٨

- تم تحميل مصروفات الفترة بند أجور - مكافأة بمبلغ نحو ٤٠,٥١٦ مليون جنيه قيمة جزء من مكافأة العاملين عن العام المالي ٢٠٢٣/٢٠٢٢ والتأمينات الإجتماعية الخاصة بها تقديريا (ومنها نحو ٣٦,٥١٦ مليون جنيه بشركة مطاحن مصر العليا ، نحو ٤ مليون جنيه بشركة وادي الملوك للطحن والصناعات الملحقة) والتي لا يتم صرفها إلا بعد العرض علي الجمعية العامة العادية للشركة وموافقتها عليها.
- تم تحميل مصروفات الفترة بند ضرائب الدخل بمبلغ نحو ٣٩,١٧٨ مليون جنيه تقديريا ومنها (نحو ٢٧ مليون جنيه لشركة مطاحن مصر العليا ، نحو ١٢,١٧٨ مليون جنيه لشركة وادي الملوك للطحن والصناعات الملحقة) علي أساس صافي الربح المحاسبي عن فترة المركز المالي في حين لم يتم وضع أسس لتقرير إقرار ضريبي عن فترة المركز المالي للوقوف علي صحة المبلغ من عدمه كما لم يتم تسيير قائمة الدخل بقيمة الضريبة المؤجلة عن الفترة وذلك بالمخالفة لمعيار المحاسبة المصري رقم (٣٠) القوائم المالية الدورية ، ورقم (٢٤) والخاص بضرائب الدخل - فقرات (١٥ ، ١٦).
- تم إضافة مبلغ نحو ١,٦٩٠ مليون جنيه لإيرادات الفترة (خدمات مياحة) قيمة تسوية أجور نقل أقماع مستوردة ، عمولة تخزين حتى ٢٠٢٣/٣/٣١ تقديريا وذلك علي الرغم من عدم تحرير الفواتير الخاصة بها. نوصي بضرورة وضع أسس تقدير تلك المبالغ وموافقتها بها ، مع ضرورة الالتزام بمعايير المحاسبة المصرية في هذا الشأن وإجراء التسويات اللازمة حتي تظهر القوائم المالية علي حقيقتها.
- عدم تأثير قائمة الدخل بقيمة بعض المصروفات الخاصة بالعلاج الطبي للعاملين بشركة مطاحن مصر العليا التي تخص الفترة بلغ ما أمكن حصرها منها نحو ٨٠٠ ألف جنيه ، نحو ١٤٠ ألف جنيه بشركة وادي الملوك للطحن والصناعات الملحقة. نوصي بضرورة إجراء التصويبات اللازمة وأثر ذلك علي القوائم المالية للشركة حتى تظهر نتائج الأعمال بصورتها الصحيحة.
- لم يتم تأثير إيرادات الفترة بمبلغ نحو ٣٣٢ ألف جنيه قيمة بعض الإيرادات المستحقة عن إيجار بعض الوحدات بالمول التجاري ، وأبراج طهطا إلخ وذلك بالمخالفة لمعيار المحاسبة المصري رقم (١) عرض القوائم المالية فقرات (٢٧ ، ٢٨) بشأن استخدام أساس الاستحقاق وبالمخالفة لمعيار المحاسبة المصرية رقم (٤٨) الإيراد من العقود مع العملاء.
- نوصي بضرورة متابعة الإجراءات التي تكفل تحصيل الأيجارات المتأخرة ، والالتزام بمعايير المحاسبة المصرية وتنفيذ بنود التعاقد والحصول علي الضمانات الكافية التي تحفظ حقوق الشركة.
- تضمن حساب التكوين الاستثماري ضمن حساب المشروعات تحت التنفيذ مبلغ نحو ٤,١٣٠ مليون جنيه باسم/ تطوير مطحن ناصر بكوم أمبو محافظة أسوان وتم الانتهاء منه ودخول الخدمة في ٢٠٢٣/٣/١ دون إجراء التسويات اللازمة نحو إضافة قيمته لحساب الأصول الثابتة واحتساب الاهلاك الواجب عنها. نوصي بضرورة إجراء التصويبات اللازمة مع مراعاة أثر ذلك علي الحسابات المختصة والإفادة.
- بلغ رصيد المخزون في ٢٠٢٣/٣/٣١ نحو ٣١٦,٠٩٧ مليون جنيه وقد تم إثبات أرصده تقريبا عدا مخزون الخامات والانتاج التام بشركة وادي الملوك للطحن والصناعات الملحقة حيث تم جردها كما تم تقييمه بمعرفة اشركة طبقا للأسس المتبعة في العام السابق وقد تبين بشأنه ما يلي:-

- مازال المخزون يتضمن بعض أصناف قطع الخيار الراكدة بلغ ما أمكن حصره منها طبقاً لحصر الشركة نحو ١,١٦٠ مليون جنيه وذلك بالمخالفة لمعيار المحاسبة المصري رقم (٢) المخزون فقرة رقم (٢٨) التي تنص (قد لا يمكن استرداد تكلفة المخزون إذا ما تعرض للتلف أو التقادم الكلي أو الجزئي أو إذا انخفض سعر بيعه يتم تخفيض قيمة المخزون إلى أقل من تكلفته ليصل إلى صافي قيمته البيعية بخلاف العديد من الأصناف وبقاى التركيبات بدون قيمة وعدم تحديد الحالة الفنية للمخزون (جديد - مستعمل) .

نوصي بضرورة دراسة أوجه الاستفادة من المخزون الراكد وبطي الحركة مع تطبيق ما ورد بالفقرات أرقام (٢٨ ، ٢٤ ، ٩) من معيار المحاسبة المصري رقم (٢) والخاص بالمخزون وتسيير كافة الأصناف وتحديد حالتها الفنية ومدى حاجة الشركة إليها .

• مازالت شركة وادي الملوك للطحن والصناعات الملحقة تعتمد على البيع الأجل بنظام مندوبي البيع المعيّنين بالشركة دون الالتزام بسياسة البيع الأجل المعتمدة من مجلس إدارة الشركة بجلسته المنعقدة في ٢٠١٩/١٢/٣٠ قرار رقم ٢٠١٩/١٣/١١ من حيث القواعد التطبيقية بنداً ثالثاً ٥ ، ٦ ، ٨ ، ١١ ، ٢٢ وبند رابعاً الضمانات التي يجب توافرها عند التعامل بين الشركة مع المندوبين وعملائهم.

نوصي بضرورة تقليل الاعتماد على سياسة البيع عن طريق المندوبين نظراً للضمانات التي سبق ولحقت الشركة بهذا الشأن مع ضرورة العمل على دخول مناقصات وغيرها لتنشيط مبيعات الشركة.

- بلغت مديونية مندوبي البيع -المعّنين بشركة وادي الملوك للطحن والصناعات الملحقة عدا المتوقّفين عن التسويق منذ عدة سنوات - بصايات العملاء وأوراق القبض نحو ٦٣,٢١٥ مليون جنيه، منها نحو ٤١,٦٧٧ مليون جنيه بحساب العملاء ونحو ٢١,٥٣٨ مليون جنيه بأوراق القبض وبزيادة نحو ٢٠,٧٠٤ مليون جنيه عن قيمة المديونية المستحقة في ٢٠٢٢/٧/١ والبالغة نحو ٤٢,٥١١ مليون جنيه .

- تجاوز مديونية بعض مندوبي البيع (المقيدة بحساب العملاء فقط) دون حساب أوراق القبض لمبلغ التأمين المحدد كضمان اتصالي للرصيد في بعض الفترات ، كما ان شروط التأمين طرف شركة مصر للتأمين ان التعويض يكون بنسبة ٧٥% من قيمة وثيقة التأمين ، ومثال ذلك السيد / خالد سيد محمد غففي ، السيد / سامح محمد أبو اليزيد ، السيد / حسام المهدي.

ويتصل بذلك ضعف قيمة مسحوبات بعض المندوبين عن السقف الائتماني المحدد لهم (قيمة التأمين عليهم) وينسب كبيرة الأمر الذي يثر سلباً على مبيعات الشركة ومثال ذلك السيد / سامح سلامة سيد ، السيد / محمد جمال ، السيد / إسماعيل مصطفى.

- بلغت مديونية المندوب / إسماعيل مصطفى في تاريخ المركز المالي نحو ١,٥٨٢ مليون جنيه مقابل نحو ١,٦٢٤ مليون جنيه في ٢٠٢٢/٧/١ وقد تبين قيام المندوب المذكور بسحب بضاعة خلال الفترة قيمتها نحو ٤,١٢١ مليون جنيه قام بسداد قيمتها بالكامل وبزيادة طفيفة بلغت نحو ٤١ ألف جنيه دون سداد رصيد أول المدة ونون إتخاذ أي إجراءات قانونية ضده علماً بان هذا الرصيد مرحل من العام المالي ٢٠١٧/٢٠١٨ .

- عدم التزام بعض عملاء الإدارة بسداد كامل قيمة المديونية المقيدة عليهم ، وعدم الالتزام بشروط السداد ومنهم بعض الشركات الشقيقة (العامه للمخابز ، تسويق الأرز ، العامه للصوامع) ، الأمر الذي يؤثر على السيولة النقدية والتي بلغ ما أمكن حصره منها نحو ٨,٥٩٥ مليون جنيه.

ويتصل بما سبق توقف شركة الشروق التجارية (احمد مصطفى عبد السلام) عن سحب بضاعة خلال الفترة حيث اقتصرت قيمة البضاعة المسحوبة على نحو ٧٥ ألف جنيه تم سداد قيمتها بالكامل دون سداد المديونية المستحقة والبالغة نحو ٢,٢٧٧ مليون جنيه وتم اتخاذ الإجراءات القانونية ضده وصدرت أحكام لصالح الشركة ولم تنفذ.

نوصي بضرورة دراسة كافة ما سبق واتخاذ كافة الإجراءات نحو تحصيل مستحقات الشركة حفاظاً على أموالها .

- بلغت قيمة الشيكات تحت التحصيل بالخزينة بشركة وادي الملوك للطحن والصناعات الملحقة في ٢٠٢٣/٣/٣١ نحو ١٢٢,٩٢٢ مليون جنيه منها شيكات أوراق قبض ذات تواريخ إستحقاق لاحقة لتاريخ المركز المالي بلغت قيمتها نحو ٧٥,١٥٢ مليون جنيه والباقي وقدرها

رقم ١٣٠٧ لسنة ٢٠٢٣ ق أسوان ضد محافظ أسوان وشركة وادي كوم أمبو حكم فيها بجلسة ٢٠٢٢/١٢/٢ بالرأف
وتأييد الحكم المستأنف.

ونري عدم كفاية المخصص في ضوء الغرض المكون من أجله.

- بلغ رصيد مخصص القضايا في ٢٠٢٣/٣/٣١ نحو ٨٠٢ ألف جنيه مقابل نحو ١,١١٧ مليون جنيه في ٢٠٢٢/٦/٣٠ بإنخفاض قدره نحو ٣١٥ ألف جنيه بنسبة إنخفاض قدرها نحو ٢٨% منها بعد استخدام المبلغ في صرف البدل النفدي لرصيد الاجازات لبعض العاملين المحالين للتقاعد ونري عدم كفايته في ضوء حجم المطالبات بقضايا علي مستوى كافة قطاعات الشركة ووحدها الانتاجية.

نوصي بضرورة إعادة النظر ودراسة المخصصات وتدعيمها في ضوء ما سبق الإشارة إليه وإجراء التعديلات والتصويبات اللازمة.

الاستنتاج المتحفظ:

وفيما عدا تأثير الفقرات السابقة وفي ضوء فحصنا المحدود لم يتم إلي علمنا ما يجعلنا نعتقد أن القوائم المالية الدورية المرفقة لا تعبر بعدالة ووضوح في جميع جوانبها الهامة عن القوائم المالية المجمعة لشركتي مطاحن مصر العليا ، شركة وادي الملوك للطحن والصناعات الملحقة "شركة مساهمة مصرية" في ٣١ مارس ٢٠٢٣ وعن أدائها المالي وتدقيقها التقنية عن التسعة أشهر المنتهية في ذلك التاريخ طبقا لمعيار المحاسبة المصري رقم (٣٠) الخاص بإعداد القوائم المالية الدورية.

مع عدم اعتبار ذلك تحفظا:

- بلغ رصيد حساب الأصول الثابتة في ٢٠٢٣/٣/٣١ نحو ٢٤٢,٣٤٢ مليون جنيه (بعد خصم مجمع الإهلاك البالغ ٣٦٦,٣٥٢ مليون جنيه) وقد تم إثبات الأرصدة تقريبا كما تم حساب الإهلاك بنفس الأسس المحسوبة في العام السابق وبقيمة قدرها ٧٥% من قيمة إهلاك الأصول الثابتة عن العام المالي ٢٠٢٢/٢٠٢١ وكذا إهلاك إضافات الفترة بمبلغ إجمالي قدرها نحو ١٣,٢١٠ مليون جنيه تقديريا وقد تبين بشأنها ما يلي:-
- لم يتم خصم موقف تقنين بعض أراضي الشركة معها ما صدر بشأنه أحكام قضائية نهائية حتى تاريخه (يونيو ٢٠٢٣) وبيان ذلك على النحو التالي :-

- عدم تحرير عقد بيع لمساحة ١٧٦,٥٣ متر من محافظة القاهرة تمثل جزء من مساحة أرض مستودع عمرة (زوائد تنظيم بالمستودع) رغم صدور حكم قضائي لصالح الشركة بجلسة ٢٠١٥/٥/١٢ بتحرير عقد بيع لتلك المساحة بعد رفض محافظ القاهرة تحرير عقد لتلك المساحة في ٢٠١٠/٧/٥ ، وتم رفع دعوى رقم ٣٦٠٠ لسنة ٢٠١٠ ك. جنوب القاهرة ضد المحافظ بصفته وتم الحكم لصالح الشركة وتم الطعن على الحكم من محافظة القاهرة برقم ٨٥/١٢٥٣٥ نقض القاهرة على حكم الاستئناف رقم ١١١٠٨ لسنة ٣٢ ق.ع القاهرة وحكم بعدم قبول الطعن.

ويتصل بما سبق ما زالت الشركة لم تتمكن من مساحة ٣٢ متر مساحة تلك الزوائد وضع يد ورثة سليمان أحمد سليمان .

- الدعوى رقم ٢٠١٥/٥١ م . ك حكومة سوهاج المرفوعة من أحمد خيرى متداخل معه ميلاد نعيم توفيق بأنه يملك ١ س ١ ط بحوض أحمد باشا رائد بأرض المزلاوي وحكم فيها بالرأف وتم الاستئناف برقم ٣٤٦/٣٤٥ لسنة ٩٥ وقضي فيها بالرأف والتأييد وتم الطعن بالنقض برقم ٢٨١٢/٢٨١٠ لسنة ٩٢ ولم يحدد لها جلسة حتى تاريخه.

- صدر حكم لصالح الشركة في ٢٠١١/٢/٦ مزيلا بالصيغة التنفيذية بشأن الدعوى رقم ١٤٠ لسنة ٢٠٠٨ م.ك. الأقصر والمقلمة ضد الهيئة لعلمة للإصلاح الزراعي لإلزامها بتحرير عقد بيع مساحة قيراط واحد يمثل جزء من مساحة مطحن

الاتحاد والمسدة قيمته بالكامل بنحو ٧٥ ألف جنيه في ٢٠٠٠/٤/٤ ، وتم تحرير عقد بيع لتلك المساحة من قبل الإصلاح الزراعي بالأقصر وتم إرساله إلى قسم التوثيق والتشريع لمراجعته في ٢٠١٦/٢/٣ وتبين وجود أخطاء بالعقد وتم إعادة صياغته وعرضه على قسم التوثيق والتشريع في ٢٠١٧/١/١٠ ومرة أخرى تم إعادة صياغته وتحريره بتاريخ ٢٠٢٠/١٢/١ دون الانتهاء منه وتوقيعه حتى تاريخه (يونيو ٢٠٢٣).

• الطعن رقم ٧٥/١٧١٦٢ نقض مدني مقام من الشركة ضد محمد صلاح محمد وآخرون بشأن الطعن على الحكم ٥٣٥ لسنة ٨ من ع شمال القاهرة في ٢٠٠٩/٩/٢١ بعدم نفاذ عقد بيع العقار بعين شمس ولم تحدد له جلسة حتى تاريخه .

نكرر توصيتنا بمتابعة ما قامت به الشركة من إجراءات قانونية واتخاذ اللازم لتحرير عقد زوائد التنظيم والمسدد قيمتها وتسجيلها باسم الشركة، وكذا متابعة باقي الدعاوي القضائية لحين الفصل النهائي فيها حفاظا على ممتلكات الشركة.

- وجود بعض الدعاوي القضائية المرفوعة من الغير ضد الشركة بشأن استرداد أو إلغاء قرارات نزاع ملكية أراضي بعض المطاحن والتي صدر بشأنها أحكام قضائية في غير صالح الشركة والتي تمثل مؤشر على اضمحلال تلك الأصول وفقا لمتطلبات معيار المحاسبة المصري رقم (٣١) فقرة رقم (١٢) وبيان ذلك علي النحو التالي:-

• صدر حكم محكمة استئناف قنا في القضية رقم ٤٥٤ لسنة ٣٢ ق في ٢٠١٤/١/٢٨ برفض استئناف الشركة المقام ضد الوحدة المحلية لمركز ومدينة كوم أمبو وشركة - وادي كوم أمبو لاستصلاح الأراضي بشأن تسجيل ونقل ملكية أرض مجمع مطاحن كوم أمبو البالغ مساحته ٢٠٣٥ م٢، والمسدة قيمتها بنحو ٥٦٣ ألف جنيه للوحدة المحلية المذكورة في أبريل ٢٠٠٦، كما أعطي الحكم الصادر بحق لشركة وادي كوم أمبو (بصفقتها المالك لثبوت أوراق الملكية لديها) بإقامة دعوي ضد الشركة بشأن الأرض محل النزاع، الأمر الذي دعا الشركة إلى النقض في حكم الاستئناف المشار إليه برقم ٥٧٢١ لسنة ٨٤ ق والذي حكم فيه بجلسته ٢٠١٩/٦/١٦ بعدم قبول الطعن وأقامت شركة كوم أمبو دعوى رقم ١١٨ لسنة ٢٠١٥ بشأن المطالبة بتسليم أرض المطحن أو سداد مبلغ ١٠٠ مليون جنيه والربع المقدر عليها بمبلغ ٣٢ مليون جنيه مزجلة ، وقد أقامت الشركة طعن رقم ١٣٠٧ لسنة ٣٨ ق أسوان ضد محافظ أسوان والدعوة رقم ٣٥ لسنة ٣٩ ق س ع أسوان ضد محافظ أسوان وشركة وادي كوم أمبو وحكم فيها بجلسته ٢٠٢٢/١٢/٢ بالرفض وتأييد الحكم المستأنف ، وقد كونت الشركة مخصص مطالبات لمقابلة ذلك بنحو ١٦ مليون جنيه.

• صدر قرار محافظ البحر الأحمر رقم ٨٧ لسنة ٢٠٠٨ بفسخ عقد تخصيص أرض مستودع القصير المحرر في ١٩٩١/١/١١ بمساحة ١٠ آلاف م٢ لتقاسم الشركة في إنشاء المطحن المخصصة الأرض لأجله وبلغت تكلفة المباني والإنشاءات ضمن الأصول الثابتة للشركة نحو ٣٧٥ ألف جنيه بعد إستلام الأرض التي مازالت بحوزة الشركة ، وأقامت الشركة طعناً رقم ٦٥٩٨ لسنة ١٦ ق. إداري قنا للطعن علي القرار المشار إليه وتم رفض الدعوى في ٢٠١٨/٤/٢٦، وطعنتم الشركة على الحكم برقم ٧٢٦٥٦ لسنة ٦٤ إدارياً عليا وتم رفض الطعن بتاريخ ٢٠٢١/١٠/٢٠ .

• صدر حكم بتاريخ ٢٠٢٢/٥/٢٦ في الدعوي رقم ٢٨٢ لسنة ٢٠٠٩ م.ك قنا المقامة من أحمد الراوي عامر ضد الشركة ، بتثبيت ملكيته لمساحة ١٨ س ٩ ط بحوض الرياح ٢٥ القطعة ٧ بمجمع السندرات بقنا والزام الشركة بمبلغ ٦,٨٢٥ مليون جنيه تعويض عن الاستيلاء علي المساحة محل التداعي والبالغة نحو ١٣ س ١٢ ط ، ومبلغ ٣,٤٧١ مليون جنيه للخصوم المتداخلين هجومياً تعويضاً عن الاستيلاء عن

المساحة محل التنازع بغير الطريق الذي رسمه القانون وبالبلغة مساحتها نحو ٢٣ س ، ٤ ط ، وتم عمل استئناف من الشركة برقم ٨٩١ لسنة ٤١ س عالي قنا محدد له جلسة ٢٠٢٣/٧/١٦ .
نوصي بضرورة مواءمة الدعاوي القضائية المقامة بهذا الشأن مع إجراء التسويات اللازمة بشأن الخصائر التي ستلحق بالشركة ومراعاة متطلبات معايير المحاسبة المصرية في هذا الشأن.
عدم الانتهاء من تفتيين ونقل ملكية بعض الأراضي والعقارات المملوكة للشركة أو آلت إليها بموجب قرارات سيادية ومنها:-

- أرض صومعة قنا بمساحة ١٢ س ١٢ ط ٨ ف لعدم حصول الشركة على قرار بتخصيص الأرض من محافظة قنا .
 - أرض مطحن ناصر و المخبز الالي بنجع حمادي بمساحة ٢٠١٠٩٠٠ م٢ لوجود نزاع على الملكية بين كل من مجلس مدينة نجع حمادي ، والهيئة العامة للإصلاح الزراعي ومصلحة الأموال المستردة .
 - أرض عمارة دار السلام بمحافظة القاهرة بمساحة ٢٠١٠٨ م٢ والتي آلت إلى الشركة عام ١٩٩٩ من بعض العملاء المتعثرين في سداد مستحقات الشركة وقد تبين أنها أرض حكر وتم رفع دعوى رقم ١٠٨٠٩ لسنة ٢٠٠٧ ك شمال القاهرة لتسجلها وحكم فيها بجلسة ٢٠١٦/٦/٢٨ برفض الدعوى وتم عمل استئناف رقم ٥٠١٨ لسنة ٢٠ س ع شمال القاهرة وحكم فيها بجلسة ٢٠١٧/٥/١٩ بالرفض وتأييد الحكم المستأنف .
 - أراضي آلت للشركة من التأميم مثل مطاحن (طما - الجيار - الساحل بطهطا - عند الأخر - النظامي و المنشأة - الاتحاد بالأقصر - إسنا - هو بنجع حمادي - فرشوط).
 - أراضي منزوع ملكيتها وهي (شونة طهطا- مجمع أولاد نصير- شونة مطحن جرجاء مجمع مطاحن قنا).
 - عدد (٢) شقة بحدائق القبة بالقاهرة والإسكندرية .
- تكرر التوصية بضرورة متابعة الإجراءات القانونية واتخاذ اللازم لتسجيل عقد بيع الأراضي وسرعة إنهاء الإجراءات اللازمة لتسجيل ونقل ملكية تلك الوحدات حفاظاً على أصول وممتلكات الشركة.
- لا زالت شركة وادي الملوك للطحن والصناعات الملحقة لم تقم بتسجيل عدد ٣ شقق بالمعمورة والعجمي بمحافظة الإسكندرية مشتراه من شركة المعمورة للتنمية السياحية، جمعية ٦ أكتوبر نشاطى النخيل منذ عام ٢٠٠٩ بتكلفة دفترية بلغت نحو ٩٩٨ الف جنيه وقد سبق رد الشركة على تقريرنا عن مراجعة قوائمها المالية في ٢٠٢٢/٦/٣٠ بأنه يصعب تسجيل تلك الشقق نظراً لوجود مشكلات بين الإصلاح الزراعي والجهة البائعة.
- يتعين اتخاذ كافة الإجراءات اللازمة بما في ذلك الإجراءات القانونية لتسجيل الشقق للحفاظ على أصول الشركة وممتلكاتها ومركزها القانوني.

- بلغ رصيد حساب التكوين الاستثماري ضمن حساب المشروعات تحت التنفيذ في ٢٠٢٣/٣/٣١ نحو ٨٤,٧٧٨ مليون جنيه متضمناً بعض الأرصدة المرحلة منذ عدة سنوات وبيانها على النحو التالي:-

- نحو ١٦,٤٩٤ مليون جنيه يمثل قيمة تخصيص قطعة أرض رقم (٦٣٨ - ٦٣٩ - ٦٤٠) بمساحة ٨ فدان لصالح الشركة بمنطقة مخازن المنطقة الصناعية بمدينة طيبة الجديدة بالأقصر لإقامة صومعة معدنية لتخزين الغلال سعة ٣٠ ألف طن ومطحن قدرة ٣٠٠ طن/يوم لإنتاج دقيق تمويني وإنشاء مباني إدارية وورشه خاصة بالصيانة ومخازن وتم سداد مبلغ نحو ١٥,٩٢٣ مليون جنيه بشيك منذ ٢٠١٧/٦/١٠ وتم استلامها من قبل الشركة بتاريخ ٢٠١٧/٦/١٤ وقد حصلت الشركة على الموافقات اللازمة ومنها هيئة العمليات للقوات المسلحة بتاريخ ٢٠٢٠/٥/٣ بقيد الأرتفاع وتم سداد رسوم إصدار ترخيص البناء بإجمالي قدرها ٢٤٨٩ جنيه

بتاريخ ٢٠٢٢/٨/٢٣ لصالح جهاز مدينة طيبة الجديدة دون البدء في أعمال الإنشاءات الرئيسية حتى تاريخه (يونيو ٢٠٢٣).

نوصي بضرورة العمل على البدء في تنفيذ المشروع المخصصة لأجله الأرض المشار إليها تدعيماً لاستثمارات الشركة وتعظيماً لنتائج أعمالها.

• نحو ٣٠,٣١٠ ألف جنيه ما تم صرفه بشأن تخصيص مساحة ٩٨٩٤ م تقريباً بناحية مدينة نقادة الجديدة للشركة من قبل السيد اللواء/ محافظ قنا وذلك لغرض إنشاء مستودع للدقيق بناحية نقادة بناء على طلب الشركة وقد قام السيد/ المحافظ بمخاطبة المركز الوطني لتخصيص أراضي الدولة بتاريخ ٢٠١٧/٧/٩ بشأن تخصيص تلك المساحة وتم تشكيل لجنة بالقرار رقم ١٧٩٩ (الجنة العليا للتممين أراضي الدولة) وقد انتهت اللجنة بان سعر المتر بمبلغ ٩٠٠ جنيه وقد اعترضت للشركة على ذلك السعر بخطاب إلي السيد اللواء محافظ قنا بكتابها في ٢٠٢٠/٣/٩ وحتى تاريخ إنتهاء المراجعة لم يتم البت في اعتراض الشركة وفقاً لرد الشركة علي تقاريرنا السابقة.

• نحو ١٨ ألف جنيه تحت مسمى ارض مستودع رأس غارب تتعلق بزوائد مستودع رأس غارب الا انه حتى تاريخ إنتهاء المراجعة لم تصل الشركة إلى اتفاق مع السيد/محافظ البحر الأحمر بهذا الشأن.
نوصي بضرورة متابعة الإجراءات والاتصال بالجهات المعنية في هذا الشأن لسرعة استلام تلك الأراضي .

- ظهر رصيد حساب الاتفاق الاستثماري ضمن حساب المشروعات تحت التنفيذ بمبلغ نحو ٩,٤٦٧ مليون جنيه متضمناً مبلغ نحو ٨,٠٤٧ مليون جنيه قيمة المسدد لجهاز تنمية مدينة أسوان الجديدة بموجب الشيك مقبول الدفع رقم ٧٣١٢٩٦٠٤ بتاريخ ٢٠٢٣/٦/٦ المسحوب علي بنك مصر فرع سوهاج قيمة ٢٥% من إجمالي ثمن الأرض المخصصة للشركة بمدينة توشكي الجديدة ومساحتها نحو ٢٠٠٦ فدان وإجمالي قيمتها نحو ٣٠,٢١٤ مليون جنيه بواقع ١٥ ألف جنيه للفدان إضافة إلي المصروفات الإدارية ومجلس الامناء وخلافه وقد تبين من الفحص ما يلي:
(١) تقدمت الشركة بطلب إلي السيد المهندس/ رئيس جهاز مدينة أسوان الجديدة والمشرف علي جهاز مدينة توشكي الجديدة بشأن رغبة الشركة في تخصيص قطعة أرض مساحتها حوالي ألفان فدان طبقاً لموافقة هيئة المجتمعات العمرانية في ٢٠٢٢/٨/١١ على ان يتم تأجيرها للسيد الأستاذ/ محمد بنى ضحيان بن عبدالعزيز - عضو مجلس إدارة الشركة (سعودي الجنسية) ومساهم بنسبة نحو ٢٠% من رأس مال الشركة لرغبته في مزاوله نشاط استصلاح الاراضي طبقاً لموافقة مجلس إدارة الشركة في ٢٠٢٢/١٢/٢٧ على ان تكون مدة التأجير عشرون عام ويقم بسداد قيمة الأرض بالكامل خصماً من القيمة الاجارية المحددة بواقع ٥ مليون جنيه سنوياً خلال العشر سنوات الأولى و ٨ مليون جنيه او ثلاثمائة الف دولار للعشرة سنوات التالية .
(٢) في ٢٠٢٣/٢/١٣ انعقد مجلس إدارة الشركة (جلسه استثنائه) للموافقة على طلب شراء وتأجير ثلاثة الاف فدان أخرى وبناء عليه صدر قرار مجلس الإدارة بالموافقة من حيث المبدأ ودعوة الجمعية العامة الغير عادية للانعقاد للموافقة على :

- تعديل المادة (٣) من غرض الشركة وإضافة نشاط شراء وبيع وتأجير واستصلاح الأراضي والثروة الحيوانية والداجنة .
- شراء الأرض من هيئة المجتمعات العمرانية (جهاز مدينة توشكي الجديدة) وتأجيرها للسيد/ محمد بن ضحيان بن عبد العزيز عضو مجلس إدارة الشركة .
ومما سبق يتبين لنا :-

١- الموافقة على الشراء واتخاذ الإجراءات التنفيذية قبل دعوة الجمعية العامة غير العادية للشركة للنظر والموافقة على تعديل النظام الأساسي وازدافة النشاط المذكور وحتى تاريخه لم يتم اتخاذ أي إجراء بهذا الشأن.

٢- عدم إجراء دراسات جنوبي فنية أو اقتصادية أو مالية أو قانونية مسبقة في ضوء عدم توافر خبرات أو كوادرفنية بالشركة خاصة بنشاط إستصلاح الأراضي .

٣- مخالفة أحكام مواد أرقام ٩٧ ، ٩٨ ، ٩٩ من أحكام القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ وذلك على النحو التالي:- مادة رقم (٩٧) تنص على أن "كل عضو مجلس إدارة الشركة أو كل مدير من مديريها تكون له مصلحة تتعارض مع مصلحة الشركة في عملية تعرض علي مجلس الإدارة لإقرارها أن يبلغ المجلس بذلك ولا يجوز له الاشتراك في التصويت الخاص بالقرار الصادر في شأن هذه العملية" الأمر الذي لم يتم حيث تبين إشتراك عضو مجلس الإدارة المذكور في التصويت علي كافة قرارات المجلس وحضور الجلسات كاملة. " مادة رقم (٩٨) التي تنص علي أن "لا يجوز بغير ترخيص خاص من الجمعية العامة لعضو مجلس الإدارة أو لمديريها الإيجار لحسابه أو لحساب غيره في أحد فروع النشاط الذي تزاولها الشركة".

، مادة رقم (٩٩) والتي تنص علي " لا يجوز لأحد مؤسسي الشركة - خلال السنوات الخمس التالية لتأسيسها - كما لا يجوز لأي عضو من أعضاء مجلس إدارتها في أي وقت أن يكون طرفا في أي عقد من عقود المعاوضة التي تعرض علي هذا المجلس لإقرارها إلا إذا رخصت الجمعية العامة مقدما بإجراء هذا التصرف ، ويعتبر باطلا كل عقد يبرم علي خلاف أحكام هذه المادة".

وكذا أحكام المادة رقم (٢٣٥) من اللائحة التنفيذية لقانون شركات المساهمة والتوصية بالأسهم رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ الصادرة بقرار وزير شؤون الاستثمار ، والتعاون الدولي برقم ٩٦ لسنة ١٩٨٣ "أنه لا يجوز خلال فترة العضوية أن يسند إلي عضو مجلس الإدارة أية وظيفة من وظائف الشركة أو أي عمل دائم أو مؤقت بها".

بتعين دراسة ما سبق والالتزام بأحكام القوانين والقرارات المنظمة والإفادة.

- بلغت رصيد كمية الأقماع المستوردة في ٢٠٢٣/٣/٣١ ملك الهيئة العامة للسلع التموينية المخزنة بالصوامع المعدنية و الثون بقطاعات شركة مطاحن مصر العليا المختلفة نحو ٩٩٥٢٦ طن قمح مستورد مختلف الدرجات قيمتها نحو ٥٥٠ مليون جنيه طبقا لما ورد بالإيضاحات المتممة للقرائن المالية للشركة في ٢٠٢٣/٣/٣١ وكمية نحو ٧٢٥٣ طن قمح ملك الشركة طرف شركة وادى الملوك للطحن والصناعات الملحقة وقيمته نحو ٨٤ مليون جنيه تم اثبات أرصدهم دفتريا في ٢٠٢٢/٢/٣١ وتون إجراء المطابقات اللازمة مع الهيئة العامة للسلع التموينية للتحقق من صحة تلك الأرصدة.

نوصي بضرورة إجراء المطابقات اللازمة حتي يتسني التحقق من صحة تلك الأرصدة.

- بلغ رصيد حسابات العملاء وأوراق القبض في ٢٠٢٣/٣/٣١ نحو ١٦٥,٦٧٠ مليون جنيه (بعد خصم المخصص البالغ نحو ٣,٩٨١ مليون جنيه وقد تبين بشأنها ما يلي:-

■ عدم إجراء المطابقات اللازمة مع الهيئة العامة للسلع التموينية البالغ أرصدها بحسابات العملاء والموردين بالقوائم المالية للشركة في ٢٠٢٣/٣/٣١ نحو ٣,٦٣٢ مليون جنيه مدينا ، ٢٧٧,٧٢٣ مليون جنيه دائنا ، كما لم يتم حسم الخلافات والتحفيزات التي سبق إثبتها في المطابقات السابقة ومنها المطابقة التي تمت في ٢٠٢٢/٨/٢٣ (آخر مطابقة تمت مع الهيئة) عن الفترة في ٢٠٢٢/٦/٣٠ والتي أسفرت عن:-

للسلع التموينية في ٢٠٢٢/٦/٢٩ عن الفترة من ٢٠٢١/٧/١ وحتى ٢٠٢١/١٢/٣١ وتحفظت الشركة بالمطابقة بأحقيتها في رد مبلغ الغرامة لعدم مسئوليتها عن هذه الغرامة.

نوصي بضرورة موافقتنا بكافة الاجراءات القانونية التي اتخذت حيال ما سبق وكذا كيفية استرداد تلك المبالغ من المذكورين واتخاذ كافة السبل الرقابية لمنع تكرار ذلك مستقبلا.

• نحو ٦٦٢,٧ ألف جنيه مديونية مستحقة لطرف احمد محمد احمد قيمة التصرف في كمية من الاقماح حوالي ١٨,١٥ طن يوم ٢٠١٩/٧/٢٣ والواردة بها المطالبة من مديرية التموين والتجارة الداخلية بتاريخ ٢٠٢٠/٨/٧) تم خصمها بالمطابقة مع الهيئة العامة للسلع التموينية بتاريخ ٢٠٢٠/٩/٣ ومقامة ضدة الضخائية رقم ١٣٨٧٥ لسنة ٢٠١٩ جنائيات سواهج بتهمة الاختلاس والاستيلاء على المال العام و مكون عنها مجمع اضمحلال بنحو ٦٥٧ الف جنيه وحكم فيها بالبراءة ورفض الدعوى المدنية بجلسة ٢٠٢٢/١/١٧ وتم الطعن بالنقض ولم يحدد جلسة حتى تاريخه.

• نحو ٧٦٠ ألف جنيه أرصدة مدينة متوقفة منذ عدة سنوات دون حركة عليها مرفوع بشأنها قضايا لم تحسم بعد.

نوصي بضرورة متابعة الاجراءات القانونية لحين تحصيل كافة مستحقات الشركة حفاظا علي أموالها.

• نحو ٦٧٥,٧ ألف جنيه قيمة عجز خزينة المقبوضات باسم أمين الخزينة السابق/ صابر عبد الفتاح بشركة وادي الملوك للطحن والصناعات الملحقة في ٢٠٠٧/١/٢٨ ومرفوع بشأنها الدعوى رقم ٤٨٣ لسنة ٢٠٠٩ م. تعويضات الحيزه وصدر حكم لصالح الشركة في ٢٠١٧/٢/٢٣ بالزام المنكور بالتعويض بمبلغ مليون جنيه وقام المدعي عليه باستئناف الحكم وقيد برقم ١٠٨ تعويضات استئناف شمال الجيزة وتم قبول الاستئناف بجلسة ٢٠١٧/١١/٢٧، وتم الطعن بالنقض من قبل الشركة برقم ١٦٥٤ لسنة ٨٨ ق بتاريخ ٢٠١٨/١١/١٧ ولم تحدد جلسة حتى تاريخه (مايو ٢٠٢٣).

نوصي بضرورة موالاة ما اتخنته الشركة من اجراءات قانونية لحين الفصل النهائي فيها واتخاذ ما يلزم بهذا الشأن والإفادة.

- بلغت قيمة الاستثمارات المالية المتداولة (أذون خزائنة) ، النقدية بالصندوق والبنوك والودائع الاجل نحو ١٧١,٣٣٢ ، ٢٥٩,٧٣٢ مليون جنيه علي الترتيب بإجمالي قدره نحو ٤٣١,٠٦٤ مليون جنيه حقت عائد قدره نحو ٢٣,٦٢٤ مليون جنيه بنسبة نحو ٤% بالنسبة لأذون الخزائنة، ١١,٥٣٩ مليون جنيه بالنسبة للودائع والحسابات الجارية بالبنوك وبنسبة ٦% منها وذلك بشركة مضاحن مصر العليا .

نوصي بضرورة العمل علي إستغلال الموارد الاقتصادية المتاحة في أغراض عمل الشركة المنصوص عليها في

النظام الأساسي للشركة مادة رقم (٣) بما يعود إيجابيا علي نتائج أعمالها.

- تضمن حساب الموردين المدين نحو ١٨٠ ألف جنيه (مدين) قيمة مستحق للشركة لطرف شركة الحديد والصلب المصرية لتوريد الراح صاج وزوايا وتبين أنه تم تصفية شركة الحديد والصلب نهائيا وفقا لمذكرة القطاع التجاري بتاريخ ٢٠٢١/٨/١ دون توريد مشمول أمر التوريد.

كما تضمنت حسابات الموردين المدينة بشركة وادي الملوك للطحن والصناعات الملحقة تتضمن مبلغ نحو ٤٤٧ الف جنيه تمثل قيمة ما قامت الشركة بسداده للمورد / شركة تكنو سيرفيس بقيمة ٤٥% من قيمة قطع غيار مطلوب توريدها وتاريخ السداد ٢٠٢١/١٢/٢ وحتى تاريخه (يونيو ٢٠٢٣) لم يتم التوريد.

نوصي بضرورة اتخاذ كافة الاجراءات اللازمة لحفظ كافة حقوق الشركة طرف الغير حفاظا علي أموالها.

- تضمنت الحسابات الدائنة الأخرى مبلغ نحو ٧٧٢.٧ ألف جنيه بشركة مطاحن مصر العليا يمثل العديد من الشبكات التي أصدرتها الشركة ولم يتم المستفيدون بصرفها من البنك يرجع بعضها إلي عام ٢٠٠٧ وقامت الشركة بتسويتها علي حساب الأرصدة الدائنة.

نوصي بضرورة بحث طبيعة المبالغ المشار إليه ، وأعمال أحكام المادة رقم (١٤٧) من قانون الضريبة علي الدخل رقم (٩١) لسنة ٢٠٠٥ ، وإجراء التسويات المحاسبية اللازمة .

- بلغ صافي الربح المحقق خلال الفترة نحو ١٣٤,٩٦٤ مليون جنيه " بعد خصم الضريبة " بزيادة بلغت نحو ٣٥,٢٨٥ مليون جنيه عن الفترة المماثلة من العام السابق البالغة نحو ٩٩,٦٧٩ مليون جنيه ونسبة تطور قدرها نحو ١٣٥% وقد ساهمت الإيرادات العرضية (الغير متعلقة بنشاط الشركة الرئيسي) والمتمثلة في إيرادات إستثمارات ، فوائد دائنة ، إيرادات إيجري ، أرباح فروق عملة (نحو ٤٩,١٩٠ مليون جنيه ونسبة ٢٨% من الربح المحقق قبل الضريبة والبالغ نحو ١٧٤,١٤٦ مليون جنيه .

- أسفرت نتائج أعمال نشاط الخبز بشركة مطاحن مصر العليا خلال فترة المركز المالي عن تحقيق خسارة قدرها نحو ٤,٣٦٣ مليون جنيه

نوصي بضرورة بحث سبب تحقيق لنشاط المذكور لخسار واتخذ الاجراءات اللازمة لتعظيم نتائج أعمال الشركة من قشطتها الرئيسية.

- بلغت كمية الاقماح المطحونة خلال الفترة بشركة مطاحن وادي الملوك للطحن والصناعات الملحقة لحساب الشركة والغير نحو ٩٩ ألف طن (٦٦,٥ ألف لحساب الشركة ، ٣٢,٥ ألف لحساب الغير) بنسبة ٥٥% من الطاقة المتاحة وقدرها ١٨٠ ألف طن خلال الفترة وبمتوسط يومي قدرها نحو ٣٦٧ طن يوميا ومقابل نحو ٩٤ طن ألف طن مستهدف طحنه بالموازنة التقديرية للشركة خلال الفترة ومما يوضح عدم دقة تقديرات الموازنة المعتمدة وقد تبين في هذا الشأن:-

• بلغت توقفات المطحن خلال الفترة نحو ١٠٢٠ ساعة لأسباب مختلفة (صيانة ، انقطاع التيار الكهربائي ، تكدر المنتج إلخ) بنسبة ١٥,٧% من ساعات التشغيل المتاحة خلال الفترة وقدرها نحو ٦٤٨٠ ساعة .

• قيام الشركة بطحن كمية نحو ٣٢٦٦,٩٩٨ طن قمح لدي مطحن الأسرة نظرا لتكدر طلبات الصرف من المطحن دون وجود أرصدة كافية من المنتجات وكذا عدم قدرة المطحن علي تلبية الأمر الذي كلف الشركة نحو ٨١٧ ألف جنيه تكلفة طحن لدي مطحن الأسرة بواقع ٢٥٠ جنيه للطحن الطن (شاملة ضريبة القيمة المضافة) .

نوصي بضرورة العمل علي الاستفادة من كافة الطاقات الانتاجية المتاحة بما يعود بالنفع علي الشركة وتنتج اعمالها.

- تمسك شركة مطاحن وادي الملوك للطحن والصناعات الملحقة بنظام تكاليف لا يفي بالغرض منه حيث تمسك الشركة بنظام تكاليف يفي بغرض تقييم مخزون آخر المدة من الإنتاج التام فقط دون إعداد قوائم تكاليف لكافة الأنشطة (الطحن ، التشغيل للغير ، الصوامع ، النقل) الذي لم تتمكن معه من الوقوف علي نتائج أعمال أنشطة الشركة المختلفة.

نوصي بضرورة إعداد قوائم تكاليف لأنشطة الشركة المختلفة حتي يتسني الوقوف علي نتائجها واتخاذ ما يلزم بشأنها.

- لم تضمن الايضاحات المتممة للقوائم المالية للشركة بعض متطلبات الإفصاح بالمخالفة لمعايير المحاسبة المصرية أرقام (١) الخاص بالإفصاح ومعايير رقم (١٠) الخاص بالاصول الثابتة ومعايير رقم (٧) الخاص بالاحداث التي تقع بعد الفترة المالية فقرة (١٧) وتمثل أهمها فيما يلي:

- كافة الاصول المتوقفة والمعتلة جزئيا.

- كافة الاصول المهلكة تخفريا ومازالت تعمل بالإنتاج.

- حصر وتحديد قيمة المخزون الراكد بالشركة.

- الإفصاح عن أرصدة العمل الرئيسي للشركة / الهيئة الخامة للسلع التموينية .

- بيان الكميات المضخونة خلال الفترة والفترة المماثلة.
- بيان بكميات وقيمة المبيعات خلال الفترة والفترة المماثلة.
- أهم القضايا المتداولة بين الشركة والغير.
- فروق فحص ضريبة الدخل عن الاعوام من ٢٠١٠/٢٠٠٩ حتى ٢٠١٧/٢٠١٦ البالغ قيمتها نحو ٢٠٩ مليون جنيه لشركة مطاحن مصر العليا ، ونحو ٨,٣٣٣ مليون جنيه لشركة مطاحن وادي الملوك للطحن والصناعات الملحقة ضمن الموقف الضريبي للشركة.
- يتعين مراعاة تضمين الايضاحات المممة كافة البنود المشار إليها وفقا لمتطلبات معايير المحاسبة تحقيقا للهدف من عرضها.
- لم يتم حساب النصيب الاساسي للسهم في أرباح الفترة في قائمة الدخل بالمخالفة لمعيار المحاسبة المصري رقم ٢١.

يتعين الالتزام بالمعيار سالف الذكر.

- في ضوء التحول الرقمي للمنظومة الالكترونية علي مستوي الدولة لم تقم الشركة بإعداد نظام ربط إلكتروني لقطاعات الشركة بمناطقها المختلفة وعدم وضع برنامج محاسبي إلكتروني (سيسستم) للتحول من النظام اليدوي الي النظام الآلي والأمر الذي يؤدي الي إضاعة الوقت والجهد وعدم مواكبة أهداف الدولة للتحول إلي مصر الرقمية.
- توصي بضرورة العمل علي إتخاذ الإجراءات اللازمة نحو التحول إلي النظام الآلي لمواكبة توجه الدولة للتحول الي مصر الرقمية وسهولة الحصول علي التقارير والمعلومات بشكل منظم وربط الشركة بمناطقها المختلفة إحكاما للرقابة .
- عدم تعديل المادة السليعة من النظام الأساسي لشركة مطاحن مصو العليا بشأن هيكل المساهمين حيث تضمنت مساهمة إتحاد العاملين المساهمين في رأس مل الشركة تبلغ نحو ١٠٣٢١٦٤١٠ سهم قيمتهم الاسمية ١٠٣٢١٦٤١٠ جنيه بنسبة ٤,٧٤٥% من رأس مل الشركة في حين أن مساهمة الإتحاد المذكور في رأسمل للشركة وفقا لأخر هيكل رأس مل للشركة والولرد من شركة مصر للمقاصة والإيداع والقيد بتاريخ ٢٠٢٣/١/٢ يبلغ نحو ١٣٨٦٩٤٧ سهم بقيمة اسمية قرها ١٣٨٦٩٤٧٠ جنيه بنسبة ١٩,٨١٤% من رأس مل للشركة.
- يتعين إتخاذ الإجراءات اللازمة نحو دعوة الجمعية العامة غير العادية للانعقاد والنظر في تعديل المادة المشار إليها

وفقا لما سبق والإفادة.

تحريراً في : ٢٠٢٣/٦/٦
محمد

وكيل الوزارة
نائب أول مدير الإدارة
عصام زكريا محمد
(محاسب/ عصام زكريا محمد)